



الرئيس: السيد دي لا سابلير (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دنيسوف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد زينسو

الجزائر السيد بن مهدي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مانونغي

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد جانغ يشان

الفلبين السيدة تاغويانغ

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسون

اليابان السيد أوشيما

اليونان السيد فاسيكاليس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

مستوى الثقة المتبادلة يعملان ضد إحراز تقدم. وما زال المتشددون في كلا الطرفين أقوياء، ويحدثون تأثيراً كبيراً من الناحية السياسية.

واستمرت الزيادة الملحوظة الأخيرة في النشاط الدبلوماسي خلال الشهر الماضي. واجتمع القادة السياسيون الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء مع كبار متخذي القرار في الولايات المتحدة. وفي ٢٥ أيار/مايو، عقد الرئيس الفلسطيني ورئيس الولايات المتحدة أول اجتماع لهما بعد انتخاب الرئيس عباس، في كانون الثاني/يناير هذا العام. وقامت مجموعة من ممثلي المجتمع الدولي بالفعل، أو ستقوم قريباً، بزيارات إلى المنطقة، من ضمنهم وزيرة الخارجية كونداليسا رايس، ووزير الخارجية جاك استرو، ووزير الخارجية يوشكا فيشر وآخرون. وتولى منسقنا الخاص الجديد للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، مهام منصبه في المنطقة، وأتوقع أنه سيحيط المجلس علماً في الشهر المقبل بشأن انطباعاته الأولى.

واستخدم المجتمع الدولي هذه الزيارات والاجتماعات بغية توجيه رسالة ثابتة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وهي رسالة التزام بالرؤية والإطار الواردين في خارطة الطريق، التي أيدها المجلس في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ورسالة إيمان بأن كلا الطرفين يجب أن ينفذا التزاماتهما المفصلة في خارطة الطريق. ونطلب من الطرفين بذل كل ما في وسعهما لضمان أن يصبح الانسحاب الإسرائيلي المقبل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية خطوة في عملية واسعة وأن يستخدم الانسحاب بوصفه نقطة انطلاق لتنشيط خارطة الطريق.

وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف الفوري الملح المتمثل في الانسحاب، وصل السيد جيمس ولفنسون المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بالانسحاب من

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد برنדרغاست (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ إحاطتي الإعلامية لهذا الشهر بإبلاغ المجلس بأن الطرفين، في الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، يعقدان اجتماعات، على نحو بطيء وبقدر من الصعوبة، بغية تنسيق تنفيذ مبادرة إسرائيل للانسحاب من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. كما تجري مناقشة اتخاذ تدابير لبناء الثقة. وفي الأيام القليلة المقبلة، سيجتمع رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس لمناقشة الحالة. ويحدونا الأمل في أن يعملوا معاً بغية الدفع قدماً بعملية التنسيق وبناء الثقة. وتشير تلك التطورات إلى الاتجاه المأمول الذي تكلمنا عنه منذ بداية العام، ولكن هناك اتجاهات أخرى أيضاً. فما زالت أعمال العنف وانخفاض

تشكيل فريق موحد يتكون من كبار المسؤولين من ثلاثة أجهزة أمنية، ويجري التخطيط حاليا على أساس جدول زمني قدمه الجانب الإسرائيلي.

لقد تم إحراز قدر من التقدم بشأن تنفيذ تفاهات شرم الشيخ التي تم التوصل إليها بين الطرفين في شباط/فبراير. وفي ٢٩ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إطلاق سراح ٤٠٠ آخرين من السجناء الفلسطينيين عملا بهذه التفاهات؛ وفي ٢ حزيران/يونيه، أطلق سراح ٣٩٨ سجيناً. وثمة تقارير تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية تعتزم نقل السيطرة على مدن قلقيليه وبيت لحم ورام الله في الضفة الغربية إلى سلطات الأمن الفلسطينية قبل الانسحاب الإسرائيلي.

وينبغي تشجيع هذه الإجراءات والتطورات. فيبدو أنه يتم حاليا إحراز تقدم بطيء ومنتظم. ولكننا نأمل أن يستخدم الطرفان الاجتماع بين رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس للتغلب على الصعوبات التي نشأت من أجل تعجيل الزخم الإيجابي وتحقيق التنفيذ الكامل للالتزامات الباقية. وأشدد مرة أخرى على أن الحوار والتعاون بين الجانبين يكتسيان أهمية حاسمة ليس في الإعداد للانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية فحسب بل أيضا في السياق الأعم لإعادة تنشيط التقدم نحو تحقيق الرؤية التي ترمي إلى إقامة دولتين.

وفي إسرائيل، ما زال المناوؤون للانسحاب يعربون عن معارضتهم للانسحاب الإسرائيلي المرتقب ويلجأون إلى الاحتجاجات، والمظاهرات، وفي بعض الحالات إلى أعمال التخريب والعصيان المدني. ورغم ذلك، تمضي الحكومة بقوة إلى تنفيذ خططها لنقل المستوطنين الذين سيتم إجلاؤهم، وما زالت ملتزمة بالتنفيذ التام حسن التوقيت لمبادرتهم. وفي

غزة إلى المنطقة في ٧ حزيران/يونيه وباشر أعماله مع الطرفين وأطراف أخرى فاعلة. وما زال السيد ولفنسون يعمل على وضع برنامج عمل سريع يهدف إلى تحقيق تغير اقتصادي فوري وملموس من أجل تحقيق وضع أفضل للفلسطينيين، ليس في غزة وحدها بل في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو يعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين بجملة لتشجيعهم على تنسيق انسحاب إسرائيل من المناطق ذات الصلة وتسليمها. ولقد أعرب عن اقتناعه - الذي نشاطه إياه تماما - بأن الأمن للإسرائيليين والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين أمران يقترن كل منهما بالآخر، وأن كلاهما ضروريان لضمان التنفيذ الناجح لخطة انسحاب إسرائيل.

وينبغي لنا جميعا دون استثناء أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم وتشجيع الطرفين على التقدم. ولكن عملية إعادة بناء الأمل والثقة المتبادلة اللازمة إذا أريد إحراز تقدم حقيقي ومستدام يستلزم اتصالات متواصلة ومباشرة بين الطرفين ذاتهما.

وفي ذلك السياق، يسعدني أن ألاحظ أن الإسرائيليين والفلسطينيين مستمرين في اجتماعاتهم لمناقشة الجوانب الاقتصادية والمدنية للانسحاب الإسرائيلي. وفي ٢١ أيار/مايو ناقش رئيس الوزراء أحمد قريع ونائب رئيس الوزراء شيمون بيريز تنسيق مبادرة الانسحاب وكذلك الجهود الأوسع نطاقا التي تستهدف بث الحياة من جديد في عملية السلام بين الطرفين. وعقدت أيضا مجموعة من الاجتماعات الثنائية الأخرى لمناقشة مسائل مثل أصول المستوطنات ومصيرها النهائي. واتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على مواصلة تنسيقهم للأمر الأمنية على الصعد الوزارية والتخطيطية والتنفيذية. ووفقا للمنسق الأممي من الولايات المتحدة، الفريق وارد، اتسمت جهود التعاون هذه في الأسابيع الأخيرة بتحسّن في المناخ وزيادة في الاستعداد للانخراط في التنسيق. وعلى الجانب الفلسطيني، تم

بالإعداد، لانسحاب إسرائيل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وبينما تحظى الاستعدادات للانسحاب بأولوية عليا، نأمل أن يساهم هذا العمل أيضا في تحسين الحالة الداخلية للقانون والنظام تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وفي كفالة سيادة القانون لكل الفلسطينيين.

وفي ظل خلفية من التحديات الداخلية المتزايدة وانعدام النظام، تواصل العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين على امتداد الشهر الماضي ليشكل تهديدا خطيرا لسلامة وأمن الشعبين وأيضا لإمكانية استمرار عملية التحرك إلى الأمام بأسرها.

وأود أن أعرب عن قلقنا الجاد إزاء التصاعد الخطير في الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون من جانب العناصر المتطرفة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية. بدءا من ١٨ أيار/مايو، أطلق لمدة يومين وابل من صواريخ قاسم، وقذائف الهاون والصواريخ المضادة للدبابات على عدد من المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة. واستمر منذ ذلك الحين إطلاق قذائف الهاون وصواريخ قاسم على المستوطنات والمدن الإسرائيلية بالقرب من قطاع غزة، وإن كان بدرجة أقل من الكثافة. ومؤخرا، في ٧ و ٨ حزيران/يونيه، أطلقت عناصر متشددة فلسطينية وابلا آخر طوال اليومين من صواريخ قاسم وقذائف الهاون على مستوطنات في قطاع غزة وأيضا على مدينة شديروت الإسرائيلية. ومما يؤسف له، قُتل ثلاثة من المدنيين - فلسطينيان ومواطن صيني - كانوا جميعا يعملون في مستوطنة غوش كاتيف في جنوب غزة؛ وأصيب خمسة من العمال الفلسطينيين بجراح. وتوضح الخسائر الطابع العشوائي لتلك الهجمات العنيفة.

وقد أودى العنف بجياة آخرين في أماكن أخرى وأبرز مدى استمرار هشاشة الحالة. وفي ٣١ أيار/مايو، قتل جنود إسرائيليون فلسطينيا نتيجة لإطلاق النار عليه بينما

٩ حزيران/يونيه، رفضت المحكمة العليا في إسرائيل طعنا ضد مبادرة الانسحاب.

وما زالت السلطة الفلسطينية تواجه عددا من التحديات الداخلية الخطيرة، التي تعمقت نتيجة لأسباب منها الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاح أمني شامل. وفي احتجاج على قرار إعادة تشكيل قوات الأمن، خرج مئات الأفراد من قوات الاستخبارات العسكرية الفلسطينية في حالة اهتياج في قطاع غزة وأغلقوا الطرق الرئيسية واقتحموا عددا من المباني العامة، بما فيها مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني. ووقع عدد من حوادث إطلاق النار، وفي ٣ حزيران/يونيه قتل المدير العام لوزارة الشؤون الدينية التابعة للسلطة الفلسطينية وشقيقه عندما أطلق مسلحون النار على سيارتهما بالقرب من نابلس.

وفي أحداث سابقة تتعلق بالانتخابات البلدية في الشهر الماضي، اندلعت أعمال عنف في ١٨ أيار/مايو، بعد صدور حكم من المحكمة في اليوم السابق ألغى نتائج الانتخابات في بعض البلديات. وقد تأخر إعلان نتائج بعض الانتخابات البلدية في غزة يوم ٣١ أيار/مايو وسط توتر شديد فيما بين الفصائل الفلسطينية، حيث أعلنت حماس عن عزمها على مقاطعة الانتخابات ونتائجها.

وتلك التطورات تبعث على عميق القلق. وتحتاج السلطة الفلسطينية إلى كل تأييد ممكن لمواجهة تلك التحديات. ويسرني أن أذكر أن عمل الفريق وارد متواصل، ونرحب بتوسيع نطاق مسؤولياته لكي تتضمن، بالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، تنسيق الأمن استعدادا لانسحاب الإسرائيلي. وقد أنشأت وزارة الداخلية التابعة للسلطة الفلسطينية فريق تخطيط يتكون من ممثلين عن الجيش، والشرطة المدنية، والدفاع المدني، والاستخبارات، والأمن الوطني يقوم، بالاقتران مع فريق من الخبراء الدوليين

وفي الوقت نفسه، وكما أوضح الفلسطينيون، باستطاعة إسرائيل، بل وينبغي لها أن تفعل المزيد لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تحمل مسؤولياتها. ومن شأن التنسيق الأمني المتواصل والمباشر، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة، أن يساعد الرئيس عباس في جهوده الرامية إلى إحكام السيطرة وممارسة الاحتكار الفعال لاستعمال القوة، وهذه صفة رئيسية من صفات الدولة وسلطانها. وعلى السلطة الفلسطينية أن تعمل على الوفاء بالتزاماتها تجاه إنهاء أعمال العنف والرعب، ولكن المطلوب من إسرائيل والمجتمع الدولي تقديم كامل الدعم تحقيقاً لذلك.

وعلى غرار السلطة الفلسطينية، فإن لدى إسرائيل خارطة طريق بالالتزامات التي يجب أن تفي بها. وأحد التزاماتها الرئيسية، وأحد التدابير الهامة لبناء الثقة، المطلب القاضي بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك نموها الطبيعي، وتفكيك المستوطنات التي أنشئت في مواضع متقدمة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ونكرر الإعراب عن قلقنا حيال أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها في ذلك الصدد. وفي هذا الشأن، نحيط علماً مع الأسف بالإعلان الصادر في ٢ حزيران/يونيه بشأن تقديم عطاءات لإنشاء ٢٢ وحدة سكنية في مستوطنة معال أدوميم بالضفة الغربية.

أما بالنسبة إلى النشاط الاستيطاني المتواصل، فإن استمرار إسرائيل في بناء الجدار الفاصل يظل مصدر قلق عميق. فالمسار الذي يسلكه يتعدى على الأراضي والمصالح الفلسطينية، ويهدد بالحكم مسبقاً من طرف واحد على نتيجة المفاوضات الثنائية بين الطرفين. ولا بد لي من القول في ذلك الصدد إن الأمين العام عاكف الآن على التحضيرات الإدارية وما يتعلق منها بالميزانية لإنشاء سجل بالأضرار، مثلما أوجز في رسالته المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير

كان يحاول طعنهم في بلدة الخليل في الضفة الغربية. وفي ٧ حزيران/يونيه، قُتل متطرف فلسطيني وشرطي فلسطيني غير مسلح في تبادل لإطلاق النار نشب في قرية بالقرب من مدينة جنين في الضفة الغربية بينما كانت القوات الإسرائيلية تحاول القبض على ذلك المتطرف. وأصيب جندي إسرائيلي وستة من الفلسطينيين بجراح أثناء العملية.

وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، حدث استئناف للممارسة الإسرائيلية المتمثلة في الاستهداف الجوي للعناصر المتشددة الفلسطينية التي تقوم بأنشطة مشبوهة. وأود أن أذكر الجانبين بالحاجة إلى توخي الحذر الشديد لحماية المدنيين الأبرياء، وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني.

وحتى الآن، وعلى الرغم من الطابع الجاد لمختلف هذه الأحداث، تم تجنب حدوث انهيار مطول في الهدوء أثناء الأشهر الأربعة الماضية. وهناك أدلة على بذل جهود جادة من الجانب الفلسطيني من أجل الحفاظ على الهدوء، وعلى تصميم الجانب الإسرائيلي، على عدم المغالاة في رد الفعل على الأحداث المتفرقة. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء بيانات الفصائل الفلسطينية بأنها قد ترى أنها لم تعد ملزمة بتعهداتها السابق بالحفاظ على وقف إطلاق النار. وتتوقع من السلطة الفلسطينية أن تبذل مزيداً من الجهد لبسط سلطتها على كل الجماعات الفلسطينية، بما في ذلك العناصر المتطرفة، من أجل إرساء القانون والنظام، وكفالة استمرار الوقف الحالي لإطلاق النار، وضمان إنهاء جميع أعمال العنف. ويحدونا الأمل في ألا تتهاون السلطة الفلسطينية في التزامها بإنهاء جميع أعمال العنف وإرساء الهدوء وأيضاً القانون والنظام، حيث أنها ملزمة بذلك وفقاً لخريطة الطريق وتفاهات شرم الشيخ، على الرغم من البيانات الأخيرة من المسؤولين الفلسطينيين التي توحي بخلاف ذلك.

كما يتذكر الأعضاء، بيانات أدان عملية قتل السيد قصير المشينة (S/PRST/2005/22).

وفي غضون الشهر الفائت، وقعت حادثة هامة تمثلت في تبادل لإطلاق النار على الخط الأزرق. ففي ٢١ أيار/مايو، فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية النار من أسلحة صغيرة لتحذير الرعاة اللبنانيين الذين انتهكوا الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وأفاد لبنانيون من السكان المحليين أنه أصيبت ثلاثة منازل في قرية شبعا. إثر ذلك، أطلق حزب الله عدة قذائف مدفعية وقذائف هاون باتجاه مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة، وأعلن أن ذلك جاء ردا على النار التي أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية. وردت هذه القوات بنيران المدفعية والهاون والدبابات، فسقطت القذائف في المنطقة بين العباسية وكفر شوبا. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

وفي ٤ حزيران/يونيه، أفادت قوات الأمن اللبنانية بأنها اكتشفت صاروخ كاتيوشا وأزالته من منطقة محيط قرية العديسة. وذكّر أن الصاروخ كان معدا للإطلاق على بعد كيلومترين فقط من الخط الأزرق. ونحن نشيد بيقظة السلطات في هذا الصدد ونثق بأن يستمر ذلك. في الوقت نفسه، واصلت الطائرات الإسرائيلية تحليقها منتهكة الخط الأزرق والأجواء اللبنانية، لكن يبدو أن هذه الانتهاكات باتت أقل تواترا.

أود القول إنه في هذه الفترة الحساسة جدا، ليس بالنسبة إلى لبنان فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى المنطقة على نطاق أوسع، من المحتم أن يمارس جميع المعنيين أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق وخطر التصعيد يظل خطرا حقيقيا جدا إذا ما استمرت الانتهاكات على الخط الأزرق. ونود أن نذكر جميع الأطراف بأن كل الأعمال العدائية يجب أن تتوقف وبأن أحد الانتهاكات لا يمكن أن يبرر انتهاكا آخر.

والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة. ويحدونا الأمل أن نزيدكم علما عن إنشاء السجل في الأسابيع المقبلة.

إننا ندرك أن لدى الجانبيين شواغل ومطالب محلية يتعين تلبيتها. ولكن ذلك لا يمكن أن يصرف اهتمامنا عن مسؤولية كل طرف تجاه الطرف الآخر. بل على العكس من ذلك: إذ أن التقصير في بناء الثقة المتبادلة لن يؤدي الآن إلا إلى تعقيد الصعوبات القائمة أصلا. لذلك، شعرنا بالارتياح إزاء الأنباء التي أفادت بأن الأوامر بدم ٨٨ متزلا في سلوان المجاورة للقدس الشرقية لن يجري تنفيذها.

والديمقراطية مكوّن رئيسي من مكونات السلطة الفلسطينية القوية والشرعية. ففي ١٧ أيار/مايو، أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانونا انتخابيا جديدا يزيد عدد الأعضاء إلى ١٣٢ عضوا ويتوخى انتخابهم وفقا لنسبة ٢ إلى واحد من المناطق ومن القوائم الوطنية. بيد أنه في ٣ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس الفلسطيني عباس مرسوما حل به الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها من قبل في ١٧ تموز/يوليه إلى أجل غير مسمى وأشار إلى ضرورة إصدار قانون انتخابي جديد من شأنه أن يكون التمثيل النسبي فيه ٥٠ في المائة على الأقل. ولا يزال من المقرر إجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام. وما فتئت الأمم المتحدة إلى جانب آخرين، تعمل على مساعدة اللجنة المركزية للانتخابات في سبيل التحضير لما يؤمل أن تكون عملية حرة ونزيهة.

أنتقل الآن إلى الحالة في لبنان. في ٢ حزيران/يونيه، قُتل بوحشية الصحافي اللبناني البارز سمير قصير جراء سيارة مفخخة. ولقد أدان الأمين العام ذلك العمل، وأهاب الحكومة اللبنانية تقديم مرتكبي الجريمة الفظيعة والمحرضين عليها إلى العدالة، وكفالة استمرار حرية الصحافة ووضع حد للإفلات من العقاب. بالإضافة إلى ذلك، أصدر هذا المجلس،

إن صيف عام ٢٠٠٥ سيشهد أحداثاً هامة. وكما ذكرنا هنا باستمرار طوال العام الماضي، يحدونا الأمل في اختيار السبيل المفضي إلى تحقيق السلام والأمن للجميع، بدلا من اختيار السبيل المفضي إلى اليأس والمواجهة والصراع. ولكن بغية أن يحدث ذلك، تحتاج الأطراف، كخطوة أولى، إلى تكثيف جهودها لأجل كفالة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي بنجاح وسلام. والتعاون في بذل تلك الجهود لن يكون مفيدا بحد ذاته فحسب، إنما قد يساعد أيضا على بناء الثقة بين الأطراف كي يتسنى لها معالجة المسألة التي تواجهها في عملية المفاوضات الأوسع نطاقا التي يجب أن تتبع ذلك. وبناء الثقة المتبادلة أمر حيوي إذا أرادت الأطراف أن تسير معا على الدرب الذي أرسته خريطة الطريق التي تظل أوسع خطة مقبولة للسلام. ويجب أن يظل الهدف إنهاء الاختلاف الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتحقيق حل قائم على دولتين، وإحلال السلام الإقليمي العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. ولا يسعنا أن نعيد ببصرنا عن ذلك الهدف، مهما كان السبيل لتحقيقه طويلا وصعبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد برنדרغاست على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات رسمية لمتابعة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

وفي الشهر الفائت، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى لبنان. فوصل إلى لبنان في ٢٦ أيار/مايو السيد دتليف مهليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. وبدأ على الفور مباحثاته مع السلطات اللبنانية بشأن عمليات اللجنة، وأبرم معها مذكرة تفاهم في هذا الأسبوع. ومنذ وصوله، يعكف السيد مهليس وفريقه على استعراض المواد والأدلة التي جمعتها أفرقة تحقيق أخرى. وأمس، كما يعلم الأعضاء، بلغ الأمين العام مجلس الأمن أن اللجنة باتت تعمل اليوم بكامل طاقتها. وكما يطلب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، سنبقي المجلس على اطلاع حيال التقدم في عمل اللجنة.

في غضون ذلك، ومنذ أوائل أيار/مايو، ما فتئ خبراء انتخابيون تابعون لشعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، يوفرون المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية بخصوص الانتخابات البرلمانية الحالية، فضلا عن توفير المساعدة لكفالة التنسيق بين مراقبي الانتخابات الدوليين. وحسب تقديرهم فإن الانتخابات، من الناحية التقنية، تجري جيدا.

ويوم الأحد المقبل، ستكتمل عملية انتخاب البرلمان في لبنان. وهذا إنجاز كبير للبنان أن أجرى الانتخابات في موعدها المحدد. وكما ذكر الأمين العام، تشكل تلك الانتخابات فرصة كبرى ليعمل الشعب اللبناني على رسم مستقبله وتعزيز المؤسسات السياسية واستعادة سيادته الكاملة. لذلك، بغية كفالة إنجاز الانتخابات بنجاح، نناشد جميع الأطراف المعنية احترام سيادة لبنان والامتناع عن القيام بأية أعمال يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.